مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

**اسم المقال:** أثر السياسات النقدية على القيمة الشرائية لليرة السورية (2001 – 2013)
**اسم الكاتب:** د. عابد فضيلة، سينان عابد
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4748
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 17:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

# أثر السياسات النقدية على القيمة الشرائية لليرة السورية (2001-2013)

**الدكتور عابد فضلية***
**سينان عابد****

**(تاريخ الإيداع 1 / 7 / 2015. قُبِل للنشر في 4 / 10 / 2015)**

## □ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات النقدية المتبعة من قبل مصرف سورية المركزي على القيمة الشرائية لليرة السورية، و ذلك وفق أسس علمية تقوم على قراءة واقع الاقتصاد السوري، والسياسات والإجراءات المقابلة لهذا الواقع، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على الجداول والمنحنيات والتحليل الاقتصادي، و على مدى أثر تلك السياسات على الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل، وخاصة في مرحلة الأزمة الراهنة، نظراً لانخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى دارسة أثر المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قيمة الليرة السورية، والتي تكون خارج سيطرة مصرف سورية المركزي.

وتوصلت الدراسة إلى أن العامل الذاتي لم يكن بالمستوى المطلوب لاحتواء العامل الموضوعي، أي إن السياسات والإجراءات لم تكن بالمستوى المطلوب، أو كانت مقتصرة على أداة واحدة من أدوات السياسة النقدية تمثلت بسعر الصرف، و من ثم لم تعمل على تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية و في استقرار الأسعار ، و هما الهدف النهائي للسياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، القيمة الشرائية لليرة السورية، التضخم.

* أستاذ-كلية الاقتصاد- جامعة دمشق – سورية.
** طالب ماجستير- قسم اقتصاد عام- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق - سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (5) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (5) 2015

# The impact of monetary policy on the purchasing value of the Syrian pound (2001-2013)

**Dr. Abid Vdliah***
**Sinan Abid****

**(Received 1 / 7 / 2015. Accepted 4 / 10/ 2015)**

## □ ABSTRACT □

This research aims to identify the impact of monetary policies adopted by the Central Bank of Syria on the purchasing value of the Syrian pound. According to scientific principles based on reading the reality of the Syrian economy, and the corresponding policies and procedures to this fact, and for this reason the study depended on the tables and curves and economic analysis and also the extent of the impact of those policies on low-income social strata. Especially in the current crisis due to the low exchange rate of the Syrian pound against foreign currencies and high inflation rate in an unprecedented way. In addition to the study of the impact the economical changes which affect the value of the Syrian pound that could be out of control of the Central Bank of Syria . the study found the subjective factor was not at the level required to contain the objective factor, that is, those policies and procedures were not at the required level, or were limited to one tool of monetary policy tools and therefore did not work to stabilize the national currency, and thus prices stability, that is the ultimate purpose of monetary policy at the Central Bank of Syria.

**Keywords**: Monetary Policies, Inflation , The Value of The Syrian Pound

*Professor- Faculty of Economics -Damascus University-Syria.
**Postgraduate Student-Department of economics-Faculty of Economics - Damascus University –Syria.

**مقدمة:**

تسعى السياسة النقدية إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف؛ أهمها الحفاظ على القيمة الشرائية للعملة الوطنية، أي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وما يتبع ذلك من أهمية اقتصادية–اجتماعية من حيث المساهمة في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، واستقرار سعر الصرف تجاه العملات الأخرى، آخذين بعين الاعتبار ما قد يطرأ على الاقتصاد الوطني من تقلبات لأسباب موضوعية أو ذاتية. مما يتوجب على السياسة النقدية أن تتصف بالمرونة من أجل مواجهة الظروف الطارئة والاستثنائية.

والجدير بالذكر أن الأولوية لدى القائمين على السياسة النقدية، ومنذ عدة سنوات، تجلت في تحقيق ثبات نسبي في سعر صرف الليرة السورية، دون الاكتراث بأثر ذلك على الاقتصاد الكلي(النمو، و البطالة، و التضخم، والتوازن المالي أو النقدي)، بالإضافة إلى عدم توافق السياسة النقدية مع السياسة المالية، وتجلى ذلك في العجز في الموازنات المتتالية الذي تم علاجه بأسلوب التمويل بالعجز عن طريق زيادة عرض العملة مما أدى إلى ظهور آثار تضخمية.

كما شهدت سورية تحولاً نوعياً في الخطة الخمسية العاشرة باتجاه ما يسمى "اقتصاد السوق الاجتماعي" فعملت الحكومة آنذاك على اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي، فقامت بالترويج لهذه السياسة والعمل على دمج الاقتصاد السوري مع الاقتصاد العالمي (من دون توفير المقدمات المادية لذلك)، حيث جرى تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية مثل تراجع دور الدولة في التجارة الداخلية وإجراءات الخصخصة الموارية تحت عدة مسميات لبعض مؤسسات الدولة مثل مرفأ الحاويات في كل من اللاذقية وطرطوس، كما جرى تخبط في الشعارات ورسم الأولويات، إذ تم تارة رفع شعار التجارة هي قاطرة الاقتصاد وتارةً أخرى الصناعة أو حتى السياحة، وبناء على ذلك تم تشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي دون توجيهه نحو متطلبات الاقتصاد الوطني والقطاع الإنتاجي الحقيقي، فتوجهت معظم تلك الاستثمارات إلى القطاع الخدمي. وذلك دليل على التخبط في الأهداف والسياسات والإجراءات التي تكفل الوصول إلى الهدف النهائي.

وقد انعكس ذلك بشكل واضح على عجز الميزان التجاري ( 350 مليار ليرة في عام 2010) ومعدل نمو قليل في الناتج المحلي الإجمالي ( 2% خلال الفترة 2000–2010)، وارتفاع أسعار 15% خلال 2000–2010، وتزايد البطالة (20% خلال الفترة 2000–2010) حسب تصريح وزير العمل [5] ، عجوزات الموازنات المتتالية 30%. لقد واجه المصرف المركزي هذه المعطيات بسياسات أدت إلى زيادة العرض النقدي بمعدل أكبر من معدل زيادة الناتج مقسوماً على معدل دوران النقد.

واستمر هذا التخبط خلال الأزمة في السياسات والإجراءات المتبعة من قبل القائمين على السياسة النقدية، معتمدين على سعر الصرف كأداة وحيدة من أدوات السياسة النقدية، دون أن ينجح المصرف المركزي في خلق استقرار سعر الصرف إلا في الحدود التي تحكمها السوق السوداء.

**مشكلة البحث:**

يحاول البحث الإجابة عن التساؤل الآتي: هل السياسة النقدية المتبعة آسهمت بالحفاظ على القوة الشرائية لليرة السورية؟ وهل هنالك سياسات وإجراءات أخرى كفيلة لإعادة القيمة الشرائية لعملتنا الوطنية؟

مما تقدم، سيحاول هذا البحث تحليل أثر السياسات النقدية على القيمة الشرائية لليرة السورية خلال فترة الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة بالإضافة إلى الفترة التي امتدت فيها الأزمة الراهنة.

**[5] ـ مؤتمر إعادة البناء والتنمية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 26-2014/3/27.**

## أهمية البحث وأهدافه:

يستمدُ البحثُ أهميتَه من أهمية السياسة النقدية، فقوة الليرة السورية هي انعكاس لقوة الاقتصاد الوطني. وكذلك لما تعالجه السياسة النقدية من خلال أدواتها العامة والخاصة لتخفيض معدل التضخم والعمل على خلق نوع من الاستقرار في الأسعار، وفي سعر صرف العملة الوطنية. كما تزداد أهمية السياسة النقدية في ظروف الأزمات، فتعمل إلى جانب السياسات الأخرى (الإنتاجية والمالية) على الحد من آثار الأزمة ومنعكساتها، وهي تؤثر بشكل مباشر على الوضع المعيشي للمواطنين.

**أهداف البحث:**

1 -تحليل آلية عمل السياسة النقدية من خلال أدواتها.

2 -تقييم السياسة النقدية المتبعة في الجمهورية العربية السورية، والوصول إلى نتيجة يصل البحث من خلالها إلى وضع مقترحات لتفعيل عمل السياسة النقدية بما يخدم حاجة الاقتصاد والوطني.

**فرضيات البحث:**

يقوم هذا البحث على فرضية رئيسة هي:

إن استخدام أدوات السياسة النقدية، وتحقيق الانسجام بينها وبين السياستين المالية والإنتاجية ستساعد على استقرار القيمة الشرائية لليرة السورية.

ومن هذه الفرضية تتفرع الفرضيات الفرعية الآتية:

1 -إن التركيز على ثبات سعر الصرف، وإهمال المتغيرات الأخرى من تضخم وبطالة ومعدل النمو لم يكن كافياً لاستقرار قيمة العملة المحلية.

2 -إن عدم توافق السياسة النقدية مع السياسة المالية كان من شأنه أن يؤدي إلى تضارب السياستين والتخبط في الإجراءات المتبعة من قبل القائمين على السياستين النقدية والمالية، و من ثم الوصول إلى نتائج غير مرضية.

3 -إن عدم ضبط السياسات والإجراءات النقدية مع السياسة الإنتاجية أدى إلى اختناقات في الاقتصاد الوطني كله، وإلى آثار اجتماعية خطيرة.

## منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهجين: الاستنباطي من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ، والاستقرائي من خلال جمع البيانات من المصادر الرسمية والدراسات، و ذلك للتحليل في إطار المنهج.

**1 -الإطار الزمني للدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسات النقدية في الاقتصاد السوري، ومساراته وتطوره خلال فترتي الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة. كما ستتطرق إلى مرحلة الأزمة في سورية التي بدأت عام 2011، وما رافقها من عقوبات جائرة استهدفت الاقتصاد السوري، كما تهدف إلى معرفة السياسات والإجراءات التي اتخذت في مواجهة هذه الأزمة، وتحليلها للوصول إلى مدى فعالية تلك السياسات والإجراءات.

**2 -الدراسات السابقة:**

1 -دراسة (رونزا رزق، 2012)[1] : يخلص البحث إلى أنه توجد إمكانية لتحسين الميزان التجاري من خلال تغيير سعر صرف الليرة السورية، وأن تغيرات الأسعار يمكن تفسيرها بشكل أساسي من خلال التغيرات في سعر

الصرف الاسمي، ومن ثم الإنفاق الحكومي والعرض النقدي. كما أن سعر صرف العملة الوطنية يرتفع مع ارتفاع العرض النقدي المحلي، ومع الارتفاع في سعر الفائدة المحلية، بينما ينخفض سعر صرف العملة الوطنية عندما يزداد مستوى الدخل.

2 – دراسة (مؤيد السمارة، 2008)[2]: تهدف الدراسة إلى معرفة التجسيد الأمثل لدالة الطلب على النقد في الاقتصاد السوري على المديين القصير والطويل، ومن أهم نتائجها:

تشير الدراسة انه لا يوجد استقرار في دالة الطلب على النقد، حيث لا تكون دائماً في مسارها التوازي، ومن الأفضل أن تعمل السياسة النقدية على استخدام سعر الصرف كهدف وسيط من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار خاصةً أنه يشكل مرساة تثبيت اسمية لتثبيت توقعات التضخم على المدى القصير والمتوسط.

3 -دراسة (رزان شرف، 2007)[3]: تهدف الدراسة إلى التواصل للتوصل إلى معرفة سرعة دوران النقد لتحديد العرض النقدي الأمثل، بالإضافة إلى تقييم سياسات وإجراءات مصرف سورية المركزي، ومن أهم نتائج الدراسة:

إن علاقة سرعة تداول النقود مع كل من متوسط الدخل الفردي ومعدل الفائدة هي علاقة إيجابية، وإن السلطة النقدية إذا ما استطاعت أن تحدد ما ستكون عليه سرعة الدوران في الفترة المقبلة تستطيع أن تحدد العرض المقابل للطلب الحقيقي على النقود، على اعتبار أنه مستقر في الأجل الطويل في سورية، وأن الإجراءات النقدية المتخذة من قبل السلطة النقدية لم تكن ضمن إطار سياسة نقدية لها أهدافها على المديين المتوسط والبعيد، حيث تأتي قرارات واضعي السياسة النقدية إما متسرعة جداً كما في حالة تغير معدلات الفائدة، أو بطيئة بعض الشيء كردة فعل لاحق لحدوث تغيرات في الأسواق أو الظروف الداخلية كما في حالة التدخل لمحاولة ضبط سعر صرف الليرة السورية.

4 -دراسة (مهند الدرزي، 2010)[4]: تهدف الدراسة إلى التوصل إلى تقييم التكامل ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية وتأثير ذلك على التضخم، ومن أهم نتائج الدراسة: إن التضخم ناجم عن أثرين هما زيادة مستوى العرض النقدي عن مستوى الكتلة السلعية، والأثر الثاني متمثل بعجز الموازنة العامة للدولة، وترى الدراسة بأنه لا يوجد تكامل ما بين السياستين النقدية والمالية، وتوصلت إلى أن التغير في العرض النقدي مسؤول عن 48.5% من التضخم، في حين كان عجز الموازنة مسؤولاً عن 38.4% وهذا دعم ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

**3 – اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

إن معظم الدراسات السابقة انطلقت مباشرة من أدوات السياسة النقدية لتقييم أداء مصرف سورية المركزي من خلال انعكاسها على قيمة الليرة السورية، إلا أن هناك متغيرات أخرى تدخل في تحديد قيمة الليرة السورية بما في ذلك أثر الأحداث السياسية، فجاءت هذه الدراسة لتحيط بجميع المتغيرات التي تؤثر على قيمة الليرة السورية.

**أولاً– التحديات النقدية التي يواجهها الاقتصاد السوري:**

هنالك العديد من التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري التي تؤثر سلباً في الضغط باتجاه انخفاض قيمة العملة الوطنية، ومن هذه التحديات وخاصةً في فترة الأزمة الراهنة:

**القطع الأجنبي:**

تواجه الليرة السورية صعوبات كبيرة تعمل على تراجع قيمتها، وما ينجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، وازدادت تلك الصعوبات بفعل منعكسات الأزمة السياسية الراهنة، وأيضاً الحصار الجائر والعقوبات الاقتصادية، فانعكس ذلك انخفاضاً في قيمة الليرة السورية، و من ثم تراجع المستوى المعيشي للفرد بتراجع دخله الحقيقي. وإضافة إلى زيادة الطلب على القطع الأجنبي (الرسمي وغير الرسمي) وقلة العرض منه نسبياً، وذلك لأسباب

موضوعية وذاتية (أو غير موضوعية)، علماً أن التمييز بين الموضوعي وغير الموضوعي، هي مسألة نسبية، وهذه الأسباب عموماً هي[6]:

1 -تراجع القدرة الاقتصادية والإنتاجية للقطر والمتمثل بتراجع وتقلّص الكتلة السلعية والخدمية، وعلى الأخص من خلال تراجع الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني)، والإنتاج الحرفي ومنتجات الصناعة التحويلية، مما أدى إلى زيادة الاستيراد لتلبية احتياجات المواطنين، أي زيادة الطلب على القطع الأجنبي إما من احتياطي المصرف المركزي أو من عرض السوق السوداء، و من ثم إلى مزيدٍ من الاستنزاف لمخزوننا الوطني من القطع الأجنبي.

2 -التراجع الشديد في إيرادات القطع الأجنبي من قطاع السياحة ومن حصيلة التصدير، وبسبب تقلص و توقف الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع تحويلات السوريين في الخارج.

3 -شدة الطلب على القطع الأجنبي لغايات حماية المدخرات و/أو الاكتناز (بالقطع) بدلاً من الاحتفاظ بالمدخرات و/أو الاكتناز بالليرة السورية، وهذا عامل نفسي وموضوعي تؤججه أو تلطفه بوصلة الأحداث الأمنية، وبطء أو تسارع تذبذب واتجاه أسعار القطع في السوق السوداء مقابل الليرة السورية.

4 -شدة الطلب على القطع الأجنبي لغايات تحويل الأموال نحو الخارج لأسباب عديدة، وأيضاً لغايات المضاربة والمتاجرة، بعد أن أصبح النقد سلعة لبعض الناس ، بدلاً من كونه وسيلة!

5 -استمرار الطلب على القطع لتغطية الاحتياجات العادية للمواطنين، مثل السفر والطبابة والسياحة والدراسة في الخارج، في ظل القلة والندرة النسبية للقطع.

وأخيراً هناك سبب ذو خصوصية يمكن تصنيفه في خانة المؤامرة، وهو التدخل المهدوف في سوق القطع الأجنبي (الخارجي أو الداخلي، و/أو الخارجي بأدوات داخلية) لإضعاف قيمة العملة الوطنية و لإحداث الاختلالات النقدية والاقتصادية والاجتماعية.

**الفجوة بين الادخار والاستثمار:**

وتتمثل بنقص الاستثمارات بسبب تدني متوسط دخل الفرد حيث يكون الادخار قليلاً ويعجز عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتهيئة الاقتصاد الوطني للانطلاق، ويصعب علينا، في ظل الثورة المعلوماتية وارتفاع المستوى التكنولوجي الذي يتطلب استثمارات ذات كثافة رأسمالية عالية، توفير تدفق الاستثمارات في اقتصادنا الوطني اعتماداً على مواردنا الذاتية. فمثلاً: يقدر الاقتصاديون معامل رأس المال في الصناعات العصرية بما لا يقل عن ( ٧) وحدات نقدية [أي ضرورة استثمار ( ٧) وحدات نقدية من احتياطي رأس المال للحصول على وحدة من الإنتاج]، وحسب نموذج هارود– دومار المعتمد على معادلة تابع الإنتاج التالية: $r = \frac{s}{M}$ ($r$: معدل النمو المرغوب، $s$: معدل الاستثمار المطلوب، $M$: معامل رأس المال) سنكون بحاجة إلى استثمار ( ٢١ %) على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً لكي نحقق معدل نمو سنوي للناتج يعادل ( ٣%) وهو ما يتعادل مع معدل النمو السكاني، و من ثم في هذه الحالة نستطيع المحافظة على نصيب الفرد الحالي من الدخل.

إن وقف تدهور الليرة السورية اليوم يكون بالقراءة السليمة للوضع الاقتصادي، فمثلاً من المعروف أن أي خلل في التوازن الداخلي للاقتصاد(فجوة الادخار والاستثمار) يعود إلى اجتماع خللين هما تراكم عجز الموازنة وتراكم عجز ميزان المدفوعات، فتراكم عجز ميزان المدفوعات يقود إلى خلل في سعر الصرف، و من ثم ارتفاع معدلات التضخم،

**[6] - أ.د. فضلية عابد، 2013، انخفاض سعر صرف الليرة السورية وإجراءات مصرف سورية المركزي، ندوة حوارية حول الوضع المعيشي للمواطن وتحديات الأزمة، الاتحاد العام لنقابات العمال، دمشق، ص 16.**

وتراكم عجز الموازنة مما يدفع إلى زيادة الكتلة النقدية من خلال تمويل العجز بالإصدار النقدي، و من ثم تزايد الكتلة النقدية بالنسبة للكتلة السلعية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي، و الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم[7].

في سورية يجتمع هذان الأثران، حيث يزداد عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات. ومع قيام السلطة النقدية بزيادة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، وانخفاض الناتج المحلي لتوقف العمل في الكثير من مراكز الإنتاج، كانت النتيجة ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير فاقت معدلات ارتفاع أسعار الصرف وانخفاض الناتج المحلي بشكل كبير، وظهرت الأزمة من خلال وجود تضخم كبير وركود أكبر.

إن الزيادة المستمرة والمتتالية نسبياً في معدل التضخم تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بشكل قسري لصالح الأغنياء، أي إفقار لذوي الدخل المحدود نظراً لتراجع القوى الشرائية لدخولهم الحقيقية، وهذا بالإضافة إلى تزايد نسبة البطالة، و من ثم حدوث اختناقات في الاقتصاد الكلي من حيث تراجع قدرة تصريف المنتجات، نظراً لتراجع الطلب الفعال القادر على الدفع للأسباب السابقة الذكر، وهذا من شأنه أن يخلق توازناً جديداً في سوق السلع من حيث تراجع نقطة التوازن باتجاه الانخفاض، ليتلاقى العرض مع الطلب، وأما في حال بقاء عرض السلع بشكل أكبر من الطلب الفعال عليها، سيعمل على خلق اختناقات، و من ثم مشكلة في تصريف المنتجات.

وفي حال عدم اتباع سياسة اقتصادية سليمة تعمل على زيادة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني لن تستقر قيمة الليرة السورية، ذلك أن الاستمرار بزيادة العرض النقدي سيؤدي إلى زيادة نسبة التضخم والرجوع إلى الحلقة المفرغة، دافعةً بذلك إلى تراجع مستوى الاقتصاد الكلي وتراجع قيمة الليرة السورية.

كما إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها سورية منذ عدة سنوات باتجاه ما سمي "باقتصاد السوق الاجتماعي"، التي تراجع فيها دور الدولة التدخلي، وبخاصة الجانب الاجتماعي منه، ومن نتائجها تراجع الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي لأسباب عدة من ضمنها ارتفاع أسعار المحروقات التي تعد مكوناً أساسياً من التكاليف في كلا القطاعين الزراعي والصناعي كليهما، مما أدى إلى تراجع الكتلة السلعية عن مستوى الكتلة النقدية.

وفي ظل مشكلة الركود التضخمي التي يعاني منها الاقتصاد السوري، كانت الانعكاسات كبيرة على الناحية الاقتصادية الاجتماعية، وترافق كل ذلك بتخبط في السياسات الاقتصادية ترجم بالعجز المتراكم في الموازنات العامة المتلاحقة، التي قوبلت بزيادة العرض النقدي فقط.

وبذلك تلاقى تراجع الكتلة السلعية عن مستوى الكتلة النقدية، مع زيادة الكتلة النقدية الزائدة أصلاً عن المستوى التوازني للكتلتين، مما فاقم مشكلة الركود التضخمي مع بطالة زائدة وتضخم متزايد أي ارتفاع في الأسعار وعدم قدرة على الدفع.

**أثر العوامل السياسية الخارجية في قيمة الليرة السورية:**

بعد البحث في العوامل السياسية تبين أن الأثر لا يمكن قياسه باستخدام معادلة معينة، ولكن نستطيع قياسه عن طريق المقارنة مع فترات الاستقرار، أي المقارنة بين فترة استقرار وفترة أزمة، مع الأخذ بعين الاعتبار تغير العوامل الأخرى.

وقد عانت سورية من الأثر السياسي على اقتصادها، وذلك بسبب سياستها الخارجية المشرفة من دعم لحركات التحرر الوطني بالمنطقة، والوقوف بوجه المخططات الاستعمارية التي تحاك ضد المنطقة برمتها، وكان لهذه المواقف

**[7] - د.غدير غدير هيفاء،2010، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص 154.**

ضريبة واضحة، ولذلك شاهدنا كيف استخدمت أحداث 11 أيلول عام 2001 لوضع سورية ضمن ما أسموه (محور الشر)، تبع ذلك احتلال العراق وتصاعد التهديدات ضد سورية، وخاصة بعد اغتيال الحريري عام 2005، وصولاً إلى الأزمة الحالية، وترافق ذلك مع هجمة إعلامية شرسة وعقوبات اقتصادية واسعة، لتضييق الخناق على الاقتصاد السوري واستنزافه، ومن هنا ندرك تشابك الأثر السياسي مع الاقتصادي.

لقد كان وسطي سعر الصرف عام 2001 (47) ليرة سورية للدولار، وفي عام 2003 ارتفع ليصل إلى 50 ليرة سورية بفعل الأثر الاقتصادي للضغوط السياسية. كما أنه بعد اغتيال الحريري عام 2005 تراجعت صافي الموجودات الأجنبية لدى المصرف المركزي لتصل لمعدل نمو سالب بمقدار – 1%، والملاحظ أنه في العام المذكور زاد الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق بمعدل نمو 19% مقابل نمو العرض النقدي بمقدار 13% وتراجع معدل التضخم بمقدار 1% ، ومع كل هذه المعطيات نرى بالمقابل أن وسطي سعر الصرف عام 2005 ازداد ليصل إلى 53.4 ليرة سورية مقابل 50ل.س عام 2003 و46.2ل.س في عام 2000.

كما عانت سورية من عقوبات اقتصادية عملت على محاولة إحداث اختناقات في داخل الاقتصاد السوري، وهذا كان له أثر واضح على تراجع قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، بسبب عدم القدرة على استيراد حاجة السوق الداخلية من الخارج بفعل العقوبات الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المستوردات، أي في النهاية ارتفاع الأسعار، و من ثم تراجع قيمة الليرة السورية. طبعا ما ورد سابقا هو نماذج فقط لبعض المحطات التي كان للعامل السياسي أثره على الاقتصاد الوطني.

**ثانياً– سياسة مصرف سورية المركزي في الفترة (2001–2010):**

تسعى السياسة النقدية في سورية إلى ضمان الاستقرار النقدي لقيمة العملة الوطنية، ومراقبة توزيع الائتمان، بما يخدم السياسة الاقتصادية للدولة، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، واستخدمت الأدوات الآتية: الإصدار النقدي والعرض النقدي، و أسعار الفائدة والسياسة التسليفية، وأسعار صرف الليرة السورية، و آليات الادخار والاقتراض.

**سياسة مصرف سورية المركزي اتجاه أسعار الفائدة:**

عمل مصرف سورية المركزي منذ عام 1980 ولغاية عام 2003 على تثبيت أسعار الفائدة وذلك لتشجيع الإنتاج المادي الحقيقي بشقيه الزراعي والصناعي، وتوفير تشكيلة واسعة من السلع والخدمات، و ذلك لتلبية حاجة الاقتصاد الوطني ولتسهيل عملية الإقراض..

إلا أن الواقع أثبت أن الكثير من رؤوس الأموال الوطنية قد هربت إلى الخارج بحثاً عن أسعار فائدة مرتفعة تفوق معدل التضخم، وهذا ما دفع المصارف الحكومية إلى الاقتراض من المصرف المركزي بهدف تلبية طلبات الاقتراض، مما زاد في سرعة الإصدار النقدي وزيادة معدلات التضخم، وبالمقارنة بين معدل الفائدة الوسطي ومعدل التضخم للفترة ما بين 1980–2003 يتضح ما الآتي:

كان معدل الفائدة الوسطي من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٣ حوالي ٨% أما معدل التضخم في الفترة نفسها 16%، أي ضعف معدل الفائدة الوسطي، وهذا المعدل لا يشجع المستثمرين على الادخار، لأن المستثمر يقارن ما بين سعر الفائدة على المدخرات ومعدل التضخم، ومن خلال هذه المقارنة يتبين أن المدخر يخسر سنوياً ٨% و من ثم فإن أصحاب الفعاليات لا يدخرون وفق هذه المعدلات للإيداع، أما أصحاب الدخل المحدود والفئات الوسطى فقد تعرضت أصولهم للتآكل ولتراجع قيمتها مقابل ارتفاع معدل التضخم وثبات سعر الفائدة. ولكن بعد عام ٢٠٠٠ أصبح معدل الفائدة الحقيقي موجباً عندما بدأ معدل التضخم بالتراجع حيث كان يقدر بشكل وسطي بين الأعوام 2000–

2003 (3،62%). ولإعادة إحياء العلاقة بين سعر الفائدة والادخار وبين سعر الفائدة والاستثمار، ظهرت قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 39 تاريخ 2003/12/3، ورقم 43 تاريخ 2004/1/5 ، ورقم 4 تاريخ 2005/5/28 والقاضية بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة بحدود (4) نقاط والمدينة بحدود نقطتين على القروض[8].

ويتبين من القرارات السابقة أن تخفيض معدلات الفائدة الدائنة سيعمل على تقليل الرغبة في الادخار وزيادة الرغبة في بالاستثمار (بسبب العلاقة العكسية بين الادخار والاستثمار)، كما إن تخفيض الفائدة المدينة سيشجع على الاستثمار لأن انخفاض هذه الفائدة سيزيد من فرصة الربح، لأنها ستزيد من فرصة أن يكون معدل العائد على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة المدينة.

وفي عام ٢٠٠٥ أصدر مجلس النقد والتسليف العديد من القرارات التي عملت على التحريك المستمر لأسعار الفائدة، مما أدى إلى تخفيض الطلب على القطع الأجنبي في السوق الموازية، كما شجعت على الادخار بالعملة الوطنية، وحدت من الضغوط عليها وبدأ سعر الصرف يتجه نحو وضع أكثر استقراراً مع بداية عام ٢٠٠٦.

وبمقارنة تطور سعر الفائدة مع تطور إجمالي الودائع (بالليرة السورية والقطع الأجنبي) [9] نلاحظ أنه في عام 2006 كان معدل نمو العرض النقدي ( M2) 9% بينما معدل نمو إجمالي الودائع وصل إلى 9.71% وأن نسبة إجمالي الودائع إلى العرض النقدي (M2) تشكل 61.3% وهذه النسبة في ازدياد من عام إلى آخر حتى وصلت إلى 68.8% في عام 2010، فقد أساهمت زيادة العرض النقدي في بزيادة الودائع لدى المصارف، وفي حال كان الهدف من زيادة العرض النقدي هو زيادة معدل الاستثمار فيجب أن تتوجه تلك الودائع أو الزيادة في العرض النقدي إلى زيادة الاستثمار أو التشغيل. أما إذا كان الهدف من زيادة العرض النقدي هو تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة فيجب مراعاة زيادة الكتلة السلعية بما يتوافق مع زيادة الكتلة النقدية.

وإذا كان الهدف من تغيير سعر الفائدة هو معالجة ظاهرة التضخم، فنلاحظ أن معدل التضخم في عام 2006 كان 5% وازداد في عام 2007 إلى 10% وإلى 27.4% في عام 2008 وإلى 31.1% في عام 2009 ليصل إلى 37.1% في عام 2010، أي إن تحريك أسعار الفائدة لم يعمل على معالجة ظاهرة التضخم التي كانت في تزايد مستمر، وأن زيادة إجمالي الإيداعات لم تعمل أيضاً على تخفيض معدل التضخم. ومن خلال ما تقدم نرى أن الإفراط في زيادة العرض النقدي لتمويل العجز الناتج في الموازنة العامة للدولة لم يترافق مع سياسة نقدية وإنتاجية تعمل على امتصاص تلك الزيادة بشكل يؤدي إلى التوازن بين الكتلتين السلعية والنقدية، ومرةً أخرى يتضح أن المركزي لم يستخدم أدوات السياسة النقدية بما ينسجم مع متطلبات الواقع الاقتصادي، و هذا ما أدى إلى عدم الوصول إلى الهدف النهائي للسياسة النقدية.

والجدول الآتي يوضح إجمالي الودائع بالليرة السورية والقطع الأجنبي في القطاعين العام والخاص:

**الجدول رقم(4): إجمالي ودائع الليرة السورية والقطع الأجنبي حسب القطاعات المودعة لدى المصارف (مليون ليرة سورية)**

| البيان | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| ودائع الليرة السورية | 648016 | 739505 | 854141 | 100918 | 1207186 |
| الأهمية النسبية% | 80،6 | 80،0 | 79،9 | 83،7 | 86،3 |

**[8] - د.غدير غدير هيفاء ، السياسة المالية والنقدية، مرجع سابق، ص 269.**
**[9] - الأرقام من بيانات مصرف سورية المركزي عن الأعوام المذكورة.**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ودائع القطع الأجنبي | 156441 | 184942 | 215243 | 196494 | 191689 |
| الأهمية النسبية% | 19،4 | 20،0 | 20،1 | 16،3 | 13،7 |
| إجمالي الودائع | 804457 | 924448 | 1069384 | 1202411 | 1398874 |
| ودائع القطاع الخاص | 572183 | 680081 | 787140 | 915098 | 1065967 |
| الأهمية النسبية% | 71،1 | 73،6 | 73،6 | 76،1 | 76،2 |
| ودائع القطاع العام | 232274 | 244367 | 282244 | 287313 | 332907 |
| الأهمية النسبية% | 28،9 | 26،4 | 26،4 | 23،9 | 23،8 |
| إجمالي الودائع | 804457 | 924448 | 1069384 | 1202411 | 1398874 |

**المصدر: مصرف سورية المركزي، التطورات النقدية في سورية، تقرير عن الربع الأول لعام 2011.**

ويلاحظ أن الأهمية النسبية لودائع القطاع العام كانت متدنية ومتناقصة مقارنة مع الأهمية النسبية لودائع القطاع الخاص، وقد يكون مرد ذلك هو تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتبعات التهرب الضريبي وكذلك الإعفاءات الواسعة.

**سياسة مصرف سورية المركزي اتجاه التضخم 2001-2010:**

يعتبر التضخم من العوامل المعيقة للنمو، كما له آثار اجتماعية سلبية.. بالإضافة إلى تآكل المدخرات وتراجع الاستثمارات وتحول المستثمرين نحو القطاعات غير المنتجة بالعملات الأجنبية، والاستثمار في الأبنية والعقارات. وكان المصرف المركزي يسعى إلى استقرار الأسعار على المدى الطويل بما يضمن نمواً مستقراً للاقتصاد السوري.

**وهناك عدة أساليب لقياس التضخم، منها:**

1 **الفجوة التضخمية:** تنجم عن زيادة العرض النقدي على الطلب الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، وهي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي، وتقاس الفجوة التضخمية كما يلي:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{الزيادة في العرض النقدي} - \frac{\text{العرض النقدي}}{\text{الناتج المحلي بالأسعار الثابتة}} * \text{الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}$$

**الجدول رقم (5): الفجوة التضخمية في سورية خلال الفترة 2001-2010، (بملايين الليرات السورية)**

| السنوات | العرض النقدي | الزيادة في الكتلة النقدية (ج) | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | **الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (ب)** | العرض النقدي /الناتج المحلي الإجمالي (أ) | أ×ب | ج-(أ×ب) الفجوة التضخمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 586163 | 97650 | 1630614 | 73495 | 0.359473793 | 26419.52644 | 71230.47356 |
| 2002 | 865363 | 279200 | 1709769 | 79155 | 0.506128606 | 40062.60978 | 239137.3902 |
| 2003 | 935726 | 70363 | 1745442 | 35673 | 0.536096874 | 19124.18379 | 51238.81621 |
| 2004 | 1059314 | 123588 | 1852130 | 106688 | 0.571943654 | 61019.52456 | 62568.47544 |
| 2005 | 1200692 | 141378 | 1947029 | 94899 | 0.616679053 | 58522.22546 | 82855.77454 |
| 2006 | 1310694 | 110002 | 2097883 | 150854 | 0.624769827 | 94249.02756 | 15752.97244 |
| 2007 | 1472608 | 161914 | 2206821 | 108938 | 0.667298345 | 72694.14706 | 89219.85294 |
| 2008 | 1656100 | 183492 | 2285909 | 79088 | 0.724482033 | 57297.83504 | 126194.165 |
| 2009 | 1824069 | 167969 | 2423488 | 137579 | 0.752662691 | 103550.5804 | 64418.41962 |
| 2010 | 2025482 | 201413 | 2508743 | 85255 | 0.807369268 | 68832.26696 | 132580.733 |

**المصدر: البيانات الخام من المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة، بأسعار عام 2000 الثابتة، الجدول من إعداد الباحث.**

إن الفجوة التضخمية، كما نلاحظها في الجدول أعلاه، تشير إلى التضخم النقدي في سورية، ولكنها لا تعكس مستوى التضخم الحقيقي. حيث إن هناك نسبة معينة من العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بها، وعندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي بقدر معين فإن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية نقود تتلاءم مع هذه الزيادة، وإذا كانت الزيادة في العرض النقدي تفوق ما يرغب الأفراد في الاحتفاظ به من نقود بالنسبة للزيادة في الدخل الحقيقي فإن هذا يعتبر نوعاً من الضغط التضخمي[10].

و في كل الأحوال نرى أن الفجوة التضخمية كانت تميل إلى الازدياد نسبياً وخاصةً في سنوات ( 2007-2010) وهذا بسبب سياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعت تحت شعار "اقتصاد السوق الاجتماعي"، حيث بدأت انعكاسات تلك السياسات بالظهور. وعند المقارنة بين عامي 2001 -2010 نرى أن الزيادة في الفجوة التضخمية كانت كبيرة جداً، وهي على التوالي ( 71230.47356 - 132580.733) بملايين الليرات السورية، أي ما يقارب الضعف خلال عشر سنوات، وكان الجدير بالقائمين على السياسة النقدية إيلاء الاهتمام الكافي بمعدل التضخم لما له من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الكلي، وعلى القيمة الشرائية لليرة السورية على حد سواء.

**2 التضخم في الدخول النقدية:**

يقاس من خلال الفجوة بين الكتلة المادية المتاحة محلياً من السلع والخدمات وبين وسائل الدفع المقابلة، وتضم الكتلة المادية المتاحة محلياً من السلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات بالأسعار الجارية- الصادرات+ المستوردات) ووسائل الدفع المقابلة تشمل مجموع العرض النقدي، والجدول الآتي يبين كيفية الوصول إلى هذه الفجوة:

**الجدول رقم (6): الفجوة ما بين الكتلة السلعية، والكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2010، (بملايين الليرات السورية).**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | المستوردات | الصادرات | الكتلة المادية المتاحة من السلع والخدمات | معدل النمو السنوي في الكتلة المادية% | الكتلة النقدية | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 974008 | 220744 | 243179 | 951573 | 0.080166209 | 586163 | 0.166591887 |
| 2002 | 1016519 | 235754 | 301553 | 950720 | 0.000897215 | 865363 | 0.32263917 |
| 2003 | 1067265 | 236768 | 265039 | 1038994 | 0.08496103 | 935726 | 0.075196158 |
| 2004 | 1253943 | 389006 | 346166 | 1296783 | 0.198791162 | 1059314 | 0.116667957 |
| 2005 | 1506440 | 502369 | 424300 | 1584509 | 0.181586851 | 1200692 | 0.117747099 |
| 2006 | 1726404 | 531324 | 505012 | 1752716 | 0.106157176 | 1310694 | 0.091615502 |
| 2007 | 2020838 | 684557 | 579034 | 2126361 | 0.213180572 | 1472608 | 0.123533029 |
| 2008 | 2448060 | 839419 | 707798 | 2579681 | 0.213190517 | 1656100 | 0.124603425 |
| 2009 | 2520705 | 714216 | 488330 | 2746591 | 0.064701798 | 1824069 | 0.101424431 |
| 2010 | 2791775 | 812209 | 569064 | 3034920 | 0.104977042 | 2025482 | 0.110419617 |

**المصدر: البيانات الخام من المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة، الجدول من إعداد الباحث.**

يمكن القول: إنه عندما يتجاوز معدل النمو في العرض النقدي معدل نمو الكتلة المادية المتاحة من السلع والخدمات فإن النقود المتداولة الزائدة لا تجد منافذ إنتاجية قادرة على امتصاص الطلب المتنامي للأفراد والمؤسسات

**[10] - جمعة محمد صالح، ٢٠٠٥، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000،دار الرضا للنشر،دمشق،كانون الثاني، ص ١٧-18.**

نتيجة زيادة العرض النقدي، وذلك لأن معدل تطور العرض يقف عاجزاً أمام معدل تطور الطلب بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وتكون النتيجة التضخم وارتفاع الأسعار لإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي[11].

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل نمو العرض النقدي كان يفوق معدل النمو السنوي في الكتلة المادية للسنوات عدا سنتي 2006 و 2009 ولكن ترافق ذلك مع ضغوط تضخمية، وهذا يدل على عدم وجود شفافية في تقديم المؤشرات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تقديم صورة مضللة عن الأداء الاقتصادي.

وللتضخم في سورية أسباب عديدة منها ما هو تراكمي ومنها ما هو آني:

زيادة النفقات عن الإيرادات، وتمويل الموازنة بالعجز، والاعتماد في الصادرات على المواد الخام (نفط، قمح، قطن) حيث وصلت إلى 75% من مجمل بنية الصادرات، وعدم الاهتمام الكافي بالقطاع الإنتاجي الحقيقي (زراعة – صناعة) والتأخر في تنفيذ المشاريع الإنتاجية، والتخبط في السياسة النقدية، وعدم ضبط الإيقاع بين كل من السياسات النقدية والمالية والإنتاجية.

**ج- سياسة مصرف سورية المركزي اتجاه سعر الصرف 2001-2010:**

شهدت الليرة السورية استقراراً نسبياً بالفترة ما بين 1995-2001 حيث بلغ متوسط سعر الصرف في تلك السنوات 50,78 ل.س للدولار الأمريكي، وفي الفترة ما بين 2002-2005 انخفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ ووصل إلى 54 ل.س للدولار الواحد خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2005، ويمكن أن تعزى أسباب ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية إلى مجموعة من العوامل منها[12]:

-الوضع النفسي للمستثمرين عامة بمن فيهم السوريين عقب الأحداث العالمية والإقليمية الأخيرة، مما أدى إلى تأجيل العديد من المشاريع الاستثمارية، وزيادة الإقبال على تبديل الليرة السورية بالدولار الأميركي نتيجة الظروف السياسية، والتي استغلها بشكل فاحش العديد من المضاربين وسماسرة العملة. وانخفاض عدد القادمين إلى سورية.

-زيادة الطلب على الاستيراد نتيجة الانفتاح الاقتصادي والسماح للقطاع الخاص باستيراد المواد التي كانت ممنوعة سابقاً، وعدم قيام المصارف بتلبية الطلب المتزايد على الدولار، وزيادة عمليات التهريب السلعي من لبنان.

ولقد شهد الربع الأخير لعام ٢٠٠٥ اضطراباً وعدم استقرار لليرة أمام الدولار حيث وصل سعر صرف الليرة السورية إلى حوالي ستين ليرة للدولار الأمريكي، وذلك إثر الضغوط الدولية التي أعقبت اغتيال رفيق الحريري.

خلال الأعوام 2005-2010 واجهت سورية تحديات جدية نتيجة مواقفها السياسية حيث تعرضت لضغوطات خارجية وعقوبات اقتصادية تمثلت بمنع التعامل مع المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية السورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فوصل سعر صرف الدولار في السوق السوداء إلى ( 61) ل.س للدولار الواحد، وقد عمل المصرف المركزي على مواجهة هذه التحديات من خلال:

**1- إجراءات المصرف المركزي لتلبية الطلب على العملات الأجنبية:**

حدث ارتفاع متزايد على العملات الأجنبية، فعملت الحكومة على تلبية الطلب على الدولار لأغراض العمليات التجارية، من خلال حزمة من القرارات كانت نتيجتها أن أصبح القطاع المصرفي الوطني يمول استيراد أكثر من ألفي مادة تمثل (60-65%) من إجمالي مستوردات القطاع الخاص لمختلف السلع، ليصل مقدار التمويل إلى حدود ملياري دولار سنوياً، كما قامت الحكومة بالتنسيق مع المصرف المركزي بالسماح للمصارف بتمويل جميع مستوردات القطاعين

[11] - جمعة محمد صالح،٢٠٠٥، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000،دار الرضا للنشر،دمشق،كانون الثاني، ص ١٧-18.

[12] - إدارة الأزمة الاقتصادية في سورية، كانون الثاني، ٢٠٠٦، إعداد قسم البحوث، مجلة الاقتصاد والنقل،ص88.

الخاص والمشترك، وذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ( 5204) تاريخ 2006/11/15 المتعلق بتحرير كامل الحساب الجاري. وهذا التوجه أدى إلى ارتفاع الأسعار لأن المستورد من القطاع الخاص سوف يضيف بطبيعة الحال هامش الربح، و بالتالي ينعكس على السعر النهائي، مما ساهم في ارتفاع معدل التضخم، وكان حري بالحكومة أن تعمل من خلال وزارة الاقتصاد على استيراد ما تحتاجه من مواد وسلع، وخاصةً ما هو ضروري وأساسي منها، حيث إنه في الظروف الاستثنائية تجب زيادة تدخل الدولة أسوة بتجارب معظم الدول..

أما بخصوص تلبية الطلب على القطع الأجنبي لأغراض العمليات الجارية غير التجارية، فقد صدرت حزمة من القرارات خولت المصارف بالتعامل بالقطع الأجنبي وتقديم خدمات جديدة للمواطنين في هذا المجال، كالسماح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وتحرير العمليات غير التجارية كشراء القطع لأغراض السفر والدراسة والاستشفاء.

وكان توجه السلطات النقدية عند السماح للمصارف المرخصة ببيع المواطنين السوريين مبلغاً لا يتجاوز /5000/ دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملات الأجنبية والعربية.. حيث إن الأفراد سوف لن يستمروا طويلاً باقتناء الدولار في حال اطمئنانهم لعودة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي وخشيتهم من انخفاضه أكثر وخسارتهم في المضاربة.

**2- إجراءات تتعلق بعرض القطع الأجنبي:**

نتيجة اشتداد الضغوطات السياسية من الطبيعي أن يكون توجه الأفراد نحو اقتناء العملات الأجنبية خوفاً من تراجع قيمة العملة الوطنية، فعملت السلطات النقدية على التخفيف من ذلك في الأسواق غير النظامية، وذلك دون العدول عن السياسة التي انتهجت سابقاً والتي استهدفت إعادة هيكلة الودائع المصرفية من خلال تقليص حجم الودائع قصيرة الأجل ولاسيما ودائع التوفير لمصلحة زيادة حجم الودائع الآجلة، وقد تم ذلك تدريجيا على عدة مراحل:

-قرار مجلس النقد والتسليف رقم (172/م ن/ب4) ، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم (174/م ن/ب4)، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم (298/م ن/ب4).

فقد أدت حزمة القرارات السابقة التي استهدفت تشجيع الادخار بالعملة الوطنية لدى المصارف المحلية وخصوصاً الإقبال على الودائع لأجل وتخفيض الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق غير النظامية إلى عودة سعر الصرف إلى الاستقرار تدريجياً، وقد انعكست هذه القرارات وأمنت الإجراءات العملية لانخفاض عرض الليرة السورية في السوق، حيث ازداد حجم الودائع بالليرة السورية من حوالي 598 مليار ل.س بداية عام 2005 إلى حوالي 623 مليار أواخر عام 2005، ووصلت إلى 647 مليار ل.س أواخر عام 2006، وبلغت حوالي 718 مليار ل.س أواخر عام 2007، كما بلغ حجم مجمل الودائع بالليرة السورية 798 مليار ل.س عام 2008، أي زاد حجم هذه الودائع منذ بداية عام 2005 وحتى عام 2008 بمقدار 200 مليار ل.س وهذا مؤشر جيد على وضع الإيداعات خلال الفترة (2005-2008) مع وجود بعض التذبذبات نتيجة الطلب على النقود بغرض المعاملات، باستثناء بعض السحوبات خلال الربع الأول من عام 2005 نتيجة التأثر بالأحداث السياسية تلك الفترة[13].

وجدير بالذكر أن إجمالي الودائع كانت تتزايد عام بعد عام حتى نهاية عام 2010 لتصل إلى 1400 مليار ل.س ثم أخذت بالتراجع بنهاية عام 2011 بسبب الظروف السياسية الحاصلة في البلد.

تجب الاشارة الى أنه في عام 2004 دخلت السوق السورية المصارف الخاصة التي أسهمت في جذب جزء من الكتلة النقدية إلى القطاع المصرفي إلى جانب المصارف العامة، وهذا ما أسهم في امتصاص قسم من فائض عرض الليرة السورية في السوق، وانعكس ذلك بتدني مستوى التضخم حيث تراجع إلى أدنى مستوياته، ولكن لم يستمر ذلك لأن

**[13] - محمود علي فؤاد ، سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، مرجع سابق، ص 218.**

المسببات الرئيسة للتضخم مازالت قائمة، فكان تراجع مستوى التضخم مرحلياً حيث بدأ بالزيادة مع بداية عام 2006. كما تم الترخيص لمزاولة مهنة الصرافة والتي يتم من خلالها البيع و الشراء للعملات الأجنبية بناءً على نشرة أسعار مصرف سورية المركزي وتحت إشرافه.

**3- ربط الليرة السورية بسلة وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR):**

عمدت السلطات النقدية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ( 3424) بتاريخ 2007/8/15 إلى فك ربط الليرة السورية مع الدولار الأمريكي واستبداله بسلة عملات هي سلة وحدة حقوق السحب الخاصة ( SDR)، بعد أن استمر ربط الليرة السورية بالدولار لفترة طويلة، ولقد جاء هذا القرار تأكيداً على الدور البالغ الأهمية الذي يؤديه سعر الصرف اليوم في إطار إستراتيجية السياسة النقدية، وإن اعتماد مرجعية سلة العملات يعني استقراراً أكبر في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الرئيسة، والانتقال نحو نظام أكثر مرونة في إدارة سعر الصرف من نظام الربط الثنائي بالدولار، و من ثم فإنه استناداً لمعطيات التكوين الجغرافي للتجارة الخارجية في سورية، ولتوزيع الاحتياطيات النقدية لمصرف سورية المركزي بالتساوي بين الدولار الأمريكي واليورو يطرح خيار سلة وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) التي يصدرها صندوق النقد الدولي (المثقلة حالياً بنسبة ٤٤ % دولار أمريكي، ٣٤ % يورو، ١١ % جنيه إسترليني، ١١ % ين ياباني)[14] ويتم احتساب قيمة هذه السلة يومياً من قبل صندوق النقد الدولي ونشرها عبر الانترنت.

وكان لهذا القرار إيجابيات كثيرة حيث إنه في المرحلة الماضية كانت الليرة عرضة لتقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي، والذي هو متقلب منذ فترة طويلة نظرا للأزمات المتعاقبة على الاقتصاد الأمريكي، أي الوصول إلى سعر صرف حقيقي نسبياً لليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الأخرى بعيداً عن الانحراف عن القيمة بسبب تقلبات الدولار.

و كذلك تخفيض التكاليف بالحد الحد من ارتفاع التكاليف نتيجة التغيرات في أسعار صرف الدولار–اليورو

و من ثم تخفيض التضخم، وخاصةً أن معظم تعاملنا في التجارة الخارجية كان في تلك الفترة، مع الاتحاد الأوربي.

**ثالثاً- الواقع الاقتصادي وسياسات مصرف سورية المركزي في فترة الأزمة السياسية الراهنة:**

عانى الاقتصاد السوري من تبعات التحول إلى ما سمي "اقتصاد السوق الاجتماعي"، إلا أن ما تم تنفيذه افتقد بعده الاجتماعي، حيث كانت له نتائج سلبية على الواقع المعيشي لغالبية الشعب السوري، واشتد الاستقطاب الطبقي فزاد عدد الفقراء، وانخفض الطلب الفعال، أي الطلب القادر على الدفع، وتراجع الاستهلاك الكلي، و انعدمت قدرة الاستهلاك اللحاق بزيادة الإنتاج..

وفي هذه الحالة يجب أن تنخفض الأسعار بحسب قانون العرض والطلب، ولكن ارتفع معدل التضخم، وذلك بسبب ما يعانيه الاقتصاد السوري من ركود تضخمي (ارتفاع مستمر في المستوى العام بالأسعار مترافق مع عدم قدرة على الدفع) وهذا دليل آخر على عدم صحة تطبيق سياسات التحرير على حالة الاقتصاد السوري، حيث إن الجهاز الإنتاجي غير مرن، مع وجود حالات احتكار بأسواق بعض السلع، و من ثم تفقد الأدوات الاقتصادية مفاعيلها ما لم تكن متكاملة ومناسبة للواقع الاقتصادي–الاجتماعي..

وشهد الاقتصاد السوري نمواً مرتفعاً نسبياً لإجمالي الناتج المحلي بين الأعوام 2001–2010 فقد بلغ ما يقارب 4.45% إلا أنه لم ينعكس على الاستهلاك الخاص، كما أن نصيب الفرد من إجمال الناتج المحلي كان لا يزال منخفضاً نسبياً، ولم يحقق تقارباً مع مستوى الدول النامية الناجحة، وأيضاً بقي معدل التضخم منخفضاً نسبياً حتى عام

**[14] - ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة من وجهة نظر المصرف المركزي، تشرين الأول ٢٠٠٧ ، إعداد قسم البحوث، مجلة المال، العدد ٢٥،ص ٣٢.**

2008 جراء الدعم الكبير للوقود، و من ثم عندما حرّرت الحكومة أسعار الوقود بشكل كبير، شهد معدل التضخم ارتفاعاً قياسياً.

كما إن الخلل الهيكلي للاقتصاد الناتج عن تلك السياسات، أي غلبة الطابع اللاانتاجي، تسبب باستجابة بطيئة في خلق فرص عمل جديدة تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل، فلم يخلق الاقتصاد السوري سوى 400 ألف فرصة عمل خلال العقد الماضي، مما أدى إلى تراجع معدل التشغيل من 47% في عام 2001 إلى 39% في عام 2010، وذلك يعكس حقيقة اتساع الاستقطاب الطبقي الأمر الذي زاد من الفئات المهمشة في المجتمع، كما يمكن أن يكون ذلك أحد أسباب تزايد أعداد المهاجرين من سورية.

والجدير بالذكر أن الأجور الاسمية ازدادت بشكل كبير خلال الفترة الواقعة بين 2001 و2010 حسبما يتضح من الشكل (2) غير أن الأجور الحقيقية لم تزدد إلا خلال الفترة 2001–2006، وبعدها تراجعت حتى عام 2010، وهذا أثر بدوره في تراجع النفقات الحقيقية للأسرة.




**الشكل (2 ): الأجور الاسمية والحقيقية، 2001–2010 (المعدل الوسطي للمشتغل)**

**المصدر: الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق.**

ومع كل ما تقدم بقيت الليرة السورية، رغم كل ما يعانيه الاقتصاد السوري من تخبط في السياسات والتحول نحو اقتصاد السوق، مستقرة نسبياً. فكان وسطي سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي عام 2010 (46.5 ل.س) وذلك بالرغم من نسبة التضخم المرتفعة التي وصلت إلى 37.1%. إلا إن صافي الموجودات الأجنبية لدى المصرف المركزي كانت بازدياد نسبياً، بالإضافة إلى نمو في الناتج المحلي وأيضاً مع عدم وجود ديون خارجية لمنظمات ومؤسسات دولية، و مع دين داخلي غير كبير.

**1- أهم المؤشرات في ظل الأزمة السياسية الراهنة2011–2013:**

تشهد سورية أزمة سياسية منذ نهاية الربع الأول من عام 2011، وكان من اللافت أن تراكم السياسات الاقتصادية التي أهملت الجانب الاجتماعي خلقت تربة خصبة لمرور المؤامرة التي تحاك ضد سورية..

فوصلت البطالة بنهاية عام 2010 إلى 17% بحسب بعض الدراسات، كما إن التضخم السنوي وصل إلى 37.1% ترافق ذلك مع عدم العدالة بإعادة توزيع الدخل. فمن البيانات نلاحظ أن الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق شهد نمواً بمعدل 11% بنهاية عام 2010، إلا أنه لم يترافق بزيادة حقيقية في الدخول أو حتى تقلص نسبة البطالة، أي إن هناك قلة استأثرت بالقيمة المضافة المتحققة من زيادة الناتج القومي الإجمالي.

وتمت معالجة عجز الموازنة العامة للدولة في تلك الظروف بزيادة الكتلة النقدية، حيث كان معدل نمو عرض النقود (م2) في عام 2010 ما يقارب 13% وفي عام 2011 ما يقارب 17%، فازداد معدل التضخم بنسب كبيرة وانعكس على الاستهلاك..

لقد فرضت على الجمهورية العربية السورية العديد من العقوبات الاقتصادية محاولة الضغط عليها، من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وتركيا، **وكان لتلك العقوبات الجائرة آثار اقتصادية واجتماعية متعددة[15]، من أهمها:**

-تراجع معدل النمو الاقتصادي: تراجع معدل النمو الاقتصادي من 5% في عام 2006 إلى معدل سالب – 6% في عام 2012، وزيادة معدل التضخم مع الركود الاقتصادي، و قد انعكس بارتفاع الأسعار للسلع كلها .

-ارتفاع معدلات البطالة: حيث كان معدل البطالة 8،3% عام 2006 و وصل إلى 39% في عام 2012.

-تراجع مساهمة المشاريع الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة استيراد السلع الأساسية، وزيادة صعوبات التصدير، وزيادة العجز في الميزان التجاري (الصادرات والمستوردات السلعية) حيث وصل عجز الميزان التجاري إلى 4785مليون دولار في عام 2012 بعد أن كان 569 مليون دولار في عام 2006.

-أصبح ميزان المدفوعات سلبياً، كما زاد معدل عجز موازنة الدولة السنوية.. و زاد الإنفاق الجاري في موازنة عام 2013، وانخفضت الإنتاجية و همشت القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة تكاليف النقل ورسوم التأمين، وزيادة حجم الدين العام إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن انخفض إلى 23% في عام 2010، وتراجع سعر صرف الليرة السورية.

-وأما عن الآثار الاجتماعية فقد تمثلت بزيادة عدد الفقراء وتراجع المنظومتين التعليمية والصحية، وتراجع مؤشر التنمية البشرية (كونه يضم ثلاث مؤشرات فرعية وهي:الدخل والتعليم والصحة)، بالإضافة إلى تراجع مستوى الأمن الاجتماعي، وزيادة مستويات العنف الاجتماعي، وأخيراً تراجع منظومة الأمن والأمان[16].

**2- سياسة مصرف سورية المركزي في ضوء المؤشرات الاقتصادية الراهنة:**

في ضوء ما تقدم حول المرحلة الاستثنائية التي تمر بها الجمهورية العربية السورية من محاولة استنزاف كل البنى التحتية من قبل أعداء سورية، فقد جرى تخريب وتدمير ممنهج لكل نقطة قوة، ومنها القطاعات الاقتصادية، والتي لها انعكاس مباشر على معيشة الشعب، وزادت عمليات المضاربة على الليرة السورية ليس فقط داخل سورية بل وخارجها أيضاً إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة التي من أهدافها استنزاف القطع الأجنبي في محاولة للضغط على الليرة السورية.

ومن المعروف أن أهم انعكاسات الأزمة كان على سعر الصرف لما له من حساسية عالية في الأزمات، فسعى المصرف المركزي للتدخل ليحد من تذبذب سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، إلا أنه كان لا يرى إلا من اتجاه واحد فقط، إذ إن أن سعر الصرف هو انعكاس لقيمة العملة، أي يجب العمل على دعم قيمة العملة الوطنية من خلال أدوات السياسة النقدية التي يجب أن تصب في النهاية في خانة الحد من التضخم والعمل على استقرار الأسعار لأنه الهدف النهائي للمصرف المركزي.

وفيما يأتي نستعرض أهم إجراءات مصرف سورية المركزي بهذا الصدد:

**[15] - تشابكت آثار العقوبات الاقتصادية، مع آثار السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تمت في المرحلة الماضية.**

**[16] - د.سلمان حيان،2013،الوضع المعيشي للمواطن وتحديات الأزمة، ندوة حوارية في الاتحاد العام لنقابات العمال، دمشق،ص 4..**

**سياسات وإجراءات مصرف سورية المركزي في فترة الأزمة الراهنة:**

تدخل مصرف سورية المركزي باتجاه غير صحيح، لأنه في ظروف الأزمة الراهنة من حيث النقص الواضح في بعض السلع، كان لا بد أن يتجه المركزي إلى تلبية احتياجات الاستيراد فقط للمواد الأساسية فقط فكان التوجه باتجاه تأمين القطع الأجنبي للمواطنين الذين لم يكونوا بحاجة إلى مبلغ عشرة آلاف دولار شهرياً، بل تحول هذا التدخل إلى شكل آخر للمضاربة، حيث قام مضاربو العملة بالشراء من المواطنين مقابل مبالغ تكاد تكون رمزية، وتحولت هذه الكتلة مرةً أخرى للمضاربة على العملة الوطنية، كما أقام المصرف المركزي عدة مزادات لضخ الدولار في السوق من خلال شركات الصيرفة، فمن حيث الفكرة فإن المزاد يعني من يدفع أكثر يحصل على القطع الأجنبي، أي من يعمل على خفض قيمة الليرة السورية أكثر مقابل الدولار يحصل على المبلغ المزمع بيعه، فإذاً هي من حيث الجوهر مضاربة على العملة الوطنية حرض عليها المصرف المركزي، وان من حصل على هذه المبالغ هم عدة شركات للصيرفة، كما إن في ذلك استنزافاً للقطع الأجنبي.

وطبعاً لم يتوقف المصرف المركزي عن إجراءات مماثلة تعمل على تخفيض قيمة الليرة السورية، وكان آخرها تحرير سعر الصرف، حيث يعتمد المركزي منذ بدايات الأزمة وحتى اليوم سياسة تعويم غير معلنة لسعر القطع، فذهب إلى رفع السعر الرسمي (الذي لا يتعامل به سوى من يستورد بضعة أنواع من السلع الغذائية الضرورية) بشكل متواتر ومستمر، ثم بدأ بالرفع بقفزات متتالية إلى أن تخطى السعر الرسمي للدولار المئة ل.س، بعد أن كان يتأرجح حول 63 ل.س، وهذا الرفع حتى لو كان سليماً، من وجهة نظر المركزي، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة لمعظم المواطنين السوريين لأنه انعكس على مستوى الأسعار، كما إنه أوحى للجميع أن قيمة الليرة تتدهور، فخلق لدى الكثير من المواطنين حالة من التهافت على شراء القطع، مما ألحق ضرراً إضافياً بقيمة العملة الوطنية، وبالتاو من ثم لي بالقوة الشرائية، أي بمعيشة المواطن الفقير أو بذوي الدخل المحدود أو الدخل المنخفض (وطبعاً العاطلين عن العمل الذين يشكلون اليوم نسبة كبيرة من القوة العاملة).. أي إن ذلك صب الزيت على النار، فأضر خصوصاً بالشرائح الضعيفة[17].

كما إن الاعتماد في التدخل عن طريق شركات الصرافة التي عملت كمضاربين على الليرة السورية وحتى عندما كان المصرف المركزي يضخ في السوق من خلال تلك الشركات كانوا يناورون (مثل باقي مضاربي العملة) من خلال إرسال مواطنين للشراء باسمائهم ومن ثم بيعها لشركات الصرافة مقابل مبالغ معينة، فتتحول تلك المبالغ إلى كتلة القطع الأجنبي التي يتم من خلالها المضاربة على قيمة الليرة السورية. وبالمقابل تم إهمال دور المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية العامة منها والخاصة، والجدير بالذكر أنه أصبح من الضروري وكأمر ملح إغلاق جميع شركات الصرافة، وعدم السماح لها بالتعامل بالقطع الأجنبي لأنها تحولت إلى لمضاربة الشرسة على الليرة السورية.

أثناء الأزمات يكون لتوقيت اتخاذ القرار أهمية كبيرة، فقد يفقد القرار مفعوله أو يتحول إلى عامل سلبي ما لم يتخذ في الوقت المناسب، والعمل على تحرير سعر الصرف في فترة الأزمة أبلغ دليل على ذلك، فكل الدول تعمل على تثبيت سعر الصرف وتشديد الرقابة على حركة القطع الأجنبي في فترات الأزمات، وهو ما لم يقم به مصرف سورية المركزي!

كما إنه في فترات الأزمات تعمل السلطات المختلفة على نشر حالة من المصداقية لتفادي الشائعات التي تهدف إلى الكسب من خلال المضاربة التي قد تعتمد على الأخبار الكاذبة، وتكبد الاقتصاد خسائر فادحة، كما تؤدي

**[17] - أ. د.فضلية عابد، 3-6-2013، الاقتصاد السوري في ظل الأزمة، حول انخفاض سعر صرف الليرة السورية، ودور مصرف سورية المركزي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص5.**

مصداقية السلطات النقدية دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار النقدي. وضمن ظروف الأزمة لاحظنا بأن المركزي تراجع عن عدة قرارات بالإضافة إلى التخبط بالقرارات بين المصرف المركزي ورئاسة مجلس الوزراء، فعندما أصدر المركزي تعميماً يمنع المصارف من التعامل بالقطع الأجنبي في سورية، أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 249 أجاز فيه لمصرف سورية المركزي ببيع القطع الأجنبي للمصارف المرخصة لتمويل عمليات استيراد 129 مادة غذائية وطبية، ليتم بعدها إصدار قرار جديد بتخفيض عدد المواد المسموح بها إلى 67 مادة، وهنا ليس التعليق على صحة القرار من عدمه، ولكن التخبط في السياسات بين المصرف المركزي ورئاسة مجلس الوزراء. كما إن المصرف المركزي قام باتخاذ قرارات ارتجالية بمعزل عن الاقتصاد الوطني، فاستقلالية المصرف المركزي لا تعني الانعزال عن السياسات الاقتصادية الكلية، بل على العكس قوة استقلالية وفاعلية قراراته تتناسب ودرجة التنسيق والتشاور مع السلطة التنفيذية.

ومن أكبر الأخطاء الاستراتيجية كان السماح بإخراج ودائع كبار الملياردريين من المصارف الوطنية، والسماح لهم بإخراج هذا الأموال خارج الوطن.. جرى السماح عملياً بإخراج أموال طائلة يتراوح تقديرها بين 3-11 مليار دولار حسب ما ذكر في تقرير رسمي للأسكوا (أي لمنظمة هيئة الأمم لتمنية غرب آسيا)، وهذا جرى على حساب مصالح الشعب. بينما قبرص الدولة المجاورة القائمة كلها على نظام _أوف شور_ عندما مرت بظرف اقتصادي صعب، منذ فترة قصيرة منعت إخراج أكثر من 300 يورو يومياً من أي بنك، ومنعت إخراج وتحويل أكثر من 1000 يورو شهرياً إلى خارج البلاد، إذا لم يكن هناك إذن بالاستيراد.. وهذا حدث ويحدث في قبرص قمة السوق الحرة في منطقتنا[18].

**سياسة مصرف سورية المركزي تجاه سعر الفائدة:**

قامت السلطات النقدية برفع سعر الفائدة في بداية الأزمة لكنها توقفت عن ذلك. فأعاق عمليات الإيداع، خاصة مع تزايد التضخم وأسعار صرف الدولار لمستويات عالية نسبياً.

كما إن انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار زاد من الطلب على النقد لأغراض التبادل والمضاربة، وإن رفع سعر الفائدة بشكل غير مدروس يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات أسرع، فكانت النتيجة ولا زالت ارتفاع في المستوى العام للأسعار مترافقة مع انخفاض الناتج و تعمقُ مستوى الركود الاقتصادي.

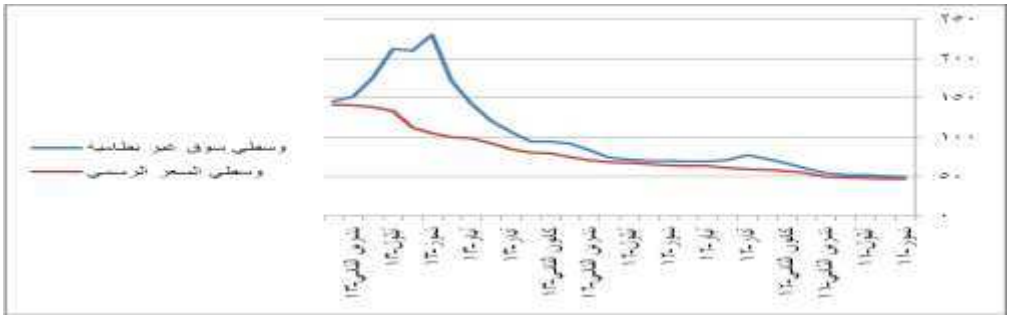
**سياسة مصرف سورية المركزي اتجاه سعر صرف الليرة السورية:**

تميزت الفترة ما قبل الأزمة الراهنة باستقرار نسبي في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى، ومع بداية الأزمة في عام 2011 بدأ سعر صرف الليرة السورية بالانخفاض حتى سجلت ما يقارب 60 ل.س بنهاية عام 2011، والبقاء عند حدود 60 ل.س مقابل الدولار الأمريكي كان نتيجة استمرار وجود بعض عوامل القوة في الاقتصاد السوري من ناحية (التصدير، السياحة، الصناعة، التحويلات الخارجية...)، إلا أن بداية تراجع سعر صرف الليرة السورية بدأ يتعمق بين عامي 2012-2013 حيث وصل إلى أرقام قياسية مع تذبذب واضح، فقد تراوح وسطي أسعاره في عام 2012 ما بين ( 70-99) ل.س، أما في عام 2013 فقد وصل سعر الصرف في السوق غير النظامية بتاريخ 2013/7/9 إلى 310ل.س حيث استقر عند حوالي 170ل.س حتى نهاية الشهر العاشر من العام 2013، ثم تراوح ما بين 145-155 ل.س حتى نهاية العام 2013 واستمر كذلك الأمر في الشهر الأول من العام 2014، وذلك بفضل الانجازات التي حققها الجيش العربي السوري آنذاك بفتح طريق حلب..

أما السعر الرسمي للصرف فقد سجل أيضاً ارتفاعات بدأت في عام 2011 بسعر 47.13 ل.س بتاريخ 2011/3/1 ليصل إلى 55.89 ل.س في 2011/11/28 ثم إلى 68.42 ل.س في 2012/10/1 وإلى 77.74

[18] – **د. بكداش عمار ، الشعب السوري سينتصر، صحيفة صوت الشعب، العدد 328(1824)، 9-15 كانون الثاني 2014.**

ل.س في 2012/12/31 ليسجل في الأول من عام 2013 (79.78) ثم إلى (93.11 ) ل.س في شهر نيسان ثم وصل وسطي السعر الرسمي في حزيران إلى 100.06 ليرتفع تدريجياً ليصل الوسطي في كانون الأول من عام 2013 إلى 140.81. وهذا يشير إلى أن السعر الرسمي كان أيضاً عاملاً ضاغطاً لارتفاع الأسعار في السوق غير النظامية، فحاول اللحاق بها دون العمل على تخفيضها.



**الشكل رقم (5): وسطي سعر الصرف لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، الرسمي والموازي من تموز 2011 ولغاية كانون الأول 2012.**

**المصدر: وسطي سعر الرسمي حسب من خلال بيانات المصرف المركزي، ووسطي سعر صرف السوق الموازية، المنحنى من إعداد الباحث.**

**هناك أسباب كثيرة ومتداخلة أسهمت في تراجع سعر صرف الليرة السورية، ومن أهمها:**

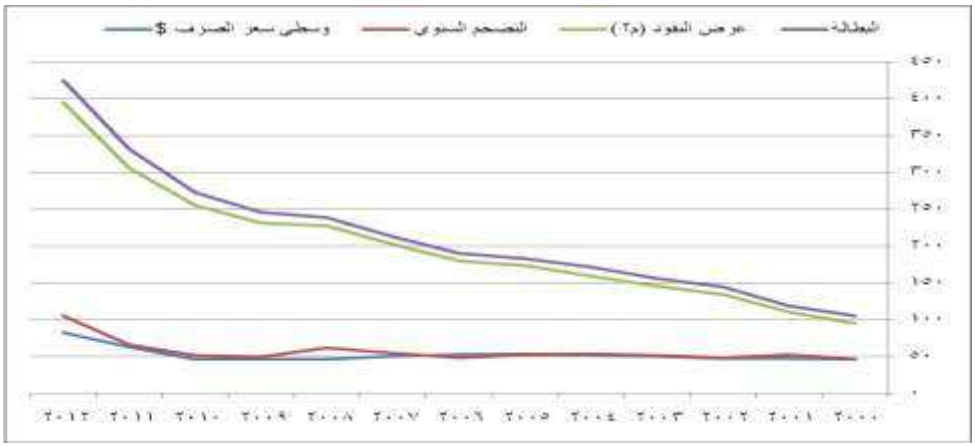
1 -العقوبات الاقتصادية وقرارات المقاطعة(الأمريكية والأوروبية والعربية) والعقوبات المصرفية حيث أسهمت في تراجع حصيلة الدولة من القطع الأجنبي نتيجة عدم القدرة على التصدير وارتفاع كلف عمليات الاستيراد وتراجع التحويلات الخارجية.

2 -عدم الاستقرار الأمني، وارتفاع معدلات التضخم إلى ما فوق أسعار الفائدة، والمضاربة والاكتناز والتحوط من المستقبل، وللحفاظ على قيمة المدخرات من التدهور، ولتمويل عمليات السفر خارج البلد، أو لتحويل الجزء الأكبر من حسابات المستثمرين ورجال الأعمال إلى الخارج نتيجة الوضع الاقتصادي والأمني غير المستقر. وأيضاً تراجع عائدات السياحة التي كانت تشكل قبل الأزمة حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي.

3 -تراجع الصادرات السورية الإجمالية بنسبة 11.2% في نهاية عام 2011 وإلى تراجع حاد بنسبة 97% لنهاية عام 2012 (وفق تقرير هيئة ترويج الصادرات) حيث سجلت في عام 2012 فقط 185 مليون دولار نتيجة توقف الصادرات النفطية، وكذلك الأمر التراجع الحاد في صادرات القطاع الخاص نتيجة توقف العديد من المصانع وبخاصة المنتجة للألبسة والمواد الغذائية بالإضافة إلى زيادة الطلب المحلي عليها. وتراجع تحويلات السوريين من الخارج لأسباب متعددة، وتراجع المبيعات الحكومية من النفط والمواد الخام الزراعية والصناعية نتيجة الأزمة الراهنة، وضعف عوائد الاستثمارات السورية في الخارج، وتجميد أرصدة وحسابات شركات حكومية عديدة.

كما أن هناك علاقة واضحة بين زيادة العرض النقدي م 2 ومعدل التضخم (كما ذكر سابقاً) ومعدل البطالة وسعر الصرف، حيث إن هذه المتغيرات الأربعة ترتفع وتنخفض بعضها مع البعض، والمنحنى التالي يوضح طبيعة العلاقة.

إذ إن زيادة العرض النقدي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وبفعل انعكاس أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الأغنياء فإن الفقراء وذوي الدخل المحدود يتضررون من ذلك لتزايد نسبة البطالة، ومن ثم ينعكس كل ذلك على سعر صرف الليرة السورية نحو الانخفاض




**الشكل رقم (6) يبين العلاقة بين المتغيرات التالية:البطالة، عرض النقود، التضخم السنوي، وسطي سعر الصرف$.**

**مصدر البيانات:مصرف سورية المركزي عن الأعوام المذكورة، المنحنى من إعداد الباحث.**

**من خلال هذا البحث تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:**

1 -إن مصرف سورية المركزي قد قام باتباع سياسة تعويم سعر الصرف بشكل غير معلن، حيث إنه في فترات الأزمات لا بد من زيادة تدخل الدولة من خلال مؤسساتها للعمل على التخفيف من حدة تلك الأزمات.

2 -اقتصرت رؤية مصرف سورية المركزي في اتجاه واحد فقط، من حيث الابتعاد عن هدف استقرار الأسعار، بل كان شغلها الشاغل هو سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، مما أدى إلى تفاقم الخلل في قيمة الليرة السورية.

3 -تم إهمال معدل التضخم المتزايد، وجدير بالذكر أن سبب التضخم هو ليس نتيجة السياسة النقدية الخاطئة فقط بل يعود إلى متغيرات اقتصادية أخرى أيضاً، إلا إنه في الجانب النقدي كانت المعالجة قاصرة وغير فعالة، لأن سورية تعاني من فجوة ما بين الادخار والاستثمار(أي عجز متراكم في الموازنة العامة للدولة تمت معالجته عن طريق التمويل بالعجز بزيادة الكتلة النقدية، وعجز في ميزان المدفوعات يعمل على الضغط باتجاه تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية) وهذا من شأنه أن يزيد من معدلات التضخم وزيادة نسبة البطالة.

4 -السياسة المالية كانت غائبة نسبياً في ظل الأزمة الراهنة، ولم يكن هناك تكامل ما بين السياسة المالية والنقدية (وهذا شرط ضروري لظهور النتائج الايجابية لأي إجراء قد تقوم به الحكومة على مستوى الاقتصاد الكلي)، كما كان الإنتاج في حالة تراجع لأسباب عديدة، مما أدى إلى زيادة الضغط على الاقتصاد السوري، و من ثم على قيمة الليرة السورية، وعلى معيشة الشعب السوري.

5 -شهدت فترة الأزمة استقراراً نسبياً في قيمة الليرة السورية، إلا أن تراكم السياسات الاقتصادية باتجاه التحرير واللبرلة أسهم في تقلص دور الدولة التدخلي. و لذلك ينبغي العمل على التراجع عن كل السياسات الاقتصادية الليبرالية الطابع، لكي نستطيع من خلال أدوات السياسة النقدية العمل على تحقيق استقرار في أسعار السلع والخدمات ولاسيما الأساسية منها.

6 -تبين أن العرض والطلب غير مرنين، أي إن السوق يعاني من حالة احتكار، وذلك واضح من خلال التذبذب في سعر صرف الليرة السورية، فعندما تنخفض قيمة الليرة السورية ترتفع الأسعار، وعندما ترتفع لا تعود الأسعار إلى الانخفاض، وهذا دليل على وجود حالة من الاحتكار بالترافق مع المضاربة على قيمة الليرة السورية.

7 -التخبط في الإجراءات والقرارات وخاصة على الجانب النقدي يؤدي إلى الضغط باتجاه انخفاض قيمة الليرة السورية.

8 -إن صمود الليرة السورية وبقائها بحالة جيدة واستقرارها نسبيا في بعض الفترات، لا يعود إلى سياسة نقدية ناجحة، بل إلى الانجازات التي قام بتحقيقها الجيش العربي السوري، والنجاح الكبير الذي حققته الدبلوماسية السورية على صعيد السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الدعم الكبير من الدول الصديقة..

**مقترحات لتفعيل السياسة النقدية والتحكم بأسعار الصرف:**

إن التحكم بسعر الصرف في ظل الأزمة الراهنة يعتبر من الأمور الصعبة، إلا أن الاستخدام الفعال لأدوات السياسة النقدية والمتمثلة ( بسعر إعادة الخصم، سعر الفائدة، حجم الاوئ تمان، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني..) يعتبر ضرورة راهنة وممكنة أيضاً للحد من التدهور الحاصل في قيمة الليرة السورية، وتخفيف انعكاساته على مجمل المؤشرات والقطاعات الاقتصادية.

ورغم أن عودة الاستقرار الاقتصادي رهن بالانتهاء من الأزمة الراهنة، إلا أنه لا بد من اتخاذ بعض القرارات والإجراءات التي تحد من ضغط الأزمة السياسية على متغيرات الاقتصاد الكلي، ولتحيق استقراراً معيناً في قيمة الليرة السورية ومنها:

**أ -مقترحات على صعيد السياسة النقدية:**

1 -التركيز على إيجاد مصادر لزيادة القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي.

2 -ترشيد استخدام موجودات المصرف المركزي من القطع الأجنبي. ووضع سلم أولويات لتمويل المستوردات حسب حاجة الاقتصاد الوطني وضرورة ذلك (مواد أولية للصناعة، مواد أولية للصناعة الدوائية، مستلزمات الإنتاج، المواد الغذائية الأساسية..)

3 -إن الطلب في السوق لا يعكس حاجة الاقتصاد الوطني من الدولار وباقي العملات الأجنبية، حيث إن الاستيراد تراجع بشكل كبير، و إن تنامي الطلب هو بدافع المضاربة بالدرجة الأولى، ومن ثم الاكتناز والتحوط وتمويل الهجرة، وهذه الحالات يجب أن تعالج معالجة جذرية و قاطعة.

4 -إغلاق جميع شركات الصرافة التي أصبحت من أهم المضاربين على العملة السورية، وتفعيل المصارف التي تعمل في الجمهورية العربية السورية. حيث يسهل مراقبة عملها.

5 -التراجع عن كل السياسات التي عملت على تعويم سعر صرف الليرة السورية و اتباع سياسة تدخل واضحة من خلال تثبيت سعر الصرف.

6 -الحد من الإدلاء بتصريحات رسمية غير مدروسة حول الجانب النقدي.

**ب -مقترحات على صعيد الاقتصاد الكلي:**

1 -التنسيق الجدي بين السياستين النقدية والمالية وربطهما مع السياسة الإنتاجية، والتركيز على دعم الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي لأن قيمة العملة عادة هي انعكاس لقوة الاقتصاد، والعمل على التوسع بالكتلة السلعية (إنتاج زراعي-صناعي والورشات الصغيرة والمتوسطة)، حيث شهدت الأزمة الراهنة تراجعاً في الكتلة السلعية مقابل زيادة العرض النقدي. كما ينبغي معالجة الخلل في التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني (فجوة الادخار والاستثمار) لأهميته في الخروج من حالة الركود التضخمي.

2 -إبرام اتفاقيات مقايضة مع الدول الصديقة كالتي حدثت مؤخراً من خلال الخط الائتماني مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويمكن عقد هكذا اتفاقيات مع كل من روسيا والصين وفنزويلا.. لتبادل السلع دون الحاجة لاستنزاف القطع الأجنبي.

3 -مكافحة الاحتكار وضربه، حيث أثبتت مجريات الأمور أنه عندما ينخفض سعر صرف الليرة السورية ترتفع الأسعار، وعندما يرتفع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأخرى تبقى الأسعار على ما هي عليه دون انخفاض، وهذا دليل على الحالة الاحتكارية في السوق السورية و على عدم المرونة في العرض والطلب.

## المراجع :


**1** -أثر سعر الصرف على استقرار الاقتصاد الكلي، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، إعداد الطالبة رونرا هايل رزق، إشراف د. عبد الرزاق حساني، 2012.

**2** -متغيرات السياسة النقدية وأثرها في استقرار دالة الطلب على النقد، إعداد الطالب مؤيد السمارة، إشراف أ.د.أديب ميالة، دمشق،2008.

**3** -السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري، إعداد الطالبة رزان رجاء الدين شرف، إشراف د.عبد الرزاق حساني، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، دمشق، 2007.

**4** -معالجة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين السياسة النقدية والمالية، إعداد الطالب مهند الدرزي، إشراف د.ليلى الجزائرلي، دمشق، 2010.

**5** -مؤتمر إعادة البناء والتنمية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.

**6** -أ. د.فضلية عابد، الاقتصاد السوري في ظل الأزمة، حول انخفاض سعر صرف الليرة السورية، ودور مصرف سورية المركز، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2013.

**7** -د.غدير غدير هيفاء،2010، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

**8** -www.banquecentrale.gov.sy موقع مصرف سورية المركزي بيانات أعوام 2000-2013.

**9** -www.cbssyr.org موقع المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لأعوام 2000-2011.

**10** -جمعة محمد صالح، كانون الثاني 2005، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2000، دار الرضا للنشر، دمشق.

**11** -إدارة الأزمة الاقتصادية في سورية، كانون الثاني 2006، إعداد قسم البحوث، مجلة الاقتصاد والنقل.

**12** -محمود علي فؤاد، سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، ص 218.

**13** -ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة من وجهة نظر المصرف المركزي، تشرين الأول 2007، إعداد قسم البحوث، مجلة المال.

**14** -د.سلمان حيان،2013، الوضع المعيشي للمواطن وتحديات الأزمة، ندوة حوارية في الاتحاد العام لنقابات العمال، دمشق.

**15** -د. بكداش عمار، الشعب السوري سينتصر، صحيفة صوت الشعب، العدد 328(1824)، 9-15 كانون الثاني 2014.